

طالب المدعية المدعي عليها بمبلغ 11.33796 ريالاً ثمن أجهزة طبية، مستندةً على فواتير بيع آجل مختومة بخاتم صيدلية المدعي عليها. لكن مدير المدعي عليها نفى استلام البضائع لحساب الشركة، مؤكداً أنها استلمت منأشخاص غير مخولين، وأن الختم ليس الختم الرسمي للشركة، وأن البضائع أعيدت للمدعية. لم تقدم المدعية بينة تثبت استلام البضائع من شخص مخول، وحيث أن العرف التجاري يتطلب تسليم رسمي منأشخاص مخولين، رأت المحكمة أن بينات المدعية غير كافية. رغم إقرار مدير المدعى عليها بدخول البضائع للصيدلية، إلا أنه أدى يمين استظهاره بأن الاستلام لم يكن لحساب الشركة ومنأشخاص غير مخولين، وبالتالي رفضت المحكمة الدعوى لعدم ثبوتها، ووجهت المدعية للرجوع لمن استلم البضائع.